الاقتصادي
economy
athawrah

ملحق اسبوعي
يصدر كل ثلاثاء

13

الثلاثاء 4 شعبان 1432هـ 5 يوليو 2011م العدد (17037)

اشراف/ علي محمد البشيري

415 مليار ريال حجم البرنامج الاستثماري للقطاعات الإنتاجية

خاص / الثورة الاقتصادي
قدرت الحكومة حجم البرنامج الاستثماري للقطاعات الإنتاجية للسنوات الخمس ٢٠١١م ٢٠١٥ م بنحو ٤١٥ مليار ريال .
وبحسب الخطة الخمسية الرابعة فقد تم اعتماد ٢٠٦ مليارات و٥٨٦ مليون ريال للمشاريع قيد التنفيذ ، بينما تم تخصيص ٢٠٨ مليارات و٤٤٩ مليون ريال للمشاريع الجديدة المزمع تنفيذها خلال سنوات الخطة .
وتسعى الحكومة إلى زيادة الاستثمار العام في البنى التحتية ذات العلاقة بالقطاعات الاقتصادية الواعدة ، وتشجيع الاستثمار الخاص لزيادة استثماراته فيها عبر توفير الظروف الملائمة والخدمات الأساسية لنمو هذه القطاعات وتنمية الصادرات غير النفطية وخاصة الصادرات الزراعية من خلال رفع إنتاجية القطاع الزراعي واستخدام الوسائل الحديثة في الزراعة والحد من التوسع في زراعة القات.
وتستهدف الخطة إقامة المدن الصناعية والمناطق الاقتصادية الخاصة ووضع استراتيجية صناعية تستهدف تنمية القطاع الصناعي وتوسيع حجم مساهمته في الناتج المحلي وتوسيع نطاق عمليات البحث والتنقيب والاستكشاف عن الثروات النفطية والغازية والمعدنية وجذب الشركات النفطية الدولية للاستثمار فيها.

تراجع الأصول الخارجية للجهاز المصرفي في مارس 2011م إلى 1,5 تريليون ريال

خاص / الثورة الاقتصادي
سجلت الأصول الخارجية للجهاز المصرفي تراجعا في مارس ٢٠١١م بمقدار ١٤١,١ مليار ريال .
وأوضحت نشرة التطورات المصرفية الصادرة عن البنك المركزي اليمني أن الاصول تراجعت الى تريليون و٥١٩ مليار ريال في مارس ٢٠١١م وذلك من تريليون و٦٦٠ مليار ريال في فبراير ٢٠١١م .
وكانت الأصول الخارجية في مارس من العام الماضي ٢٠١٠م قد بلغت تريليوناً و٨٠٣ مليارات ريال ، وبالتالي فقد سجلت تراجعا بنحو٢٨٤ مليار ريال في مارس ٢٠١١م .
الجدير بالذكر أن صافي الأصول الخارجية لدى الجهاز المصرفي خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠م حققت نموا سنوياً متوسطاً بلغ ٩,٦٪، حيث نمت الأصول الخارجية للجهاز المصرفي التجاري بحوالي ٢٧,٢٪، فيما نمت الأصول الخارجية للبنك المركزي بحوالي ١,١٪، ويعزى الانخفاض في معدلات النمو للأصول الخارجية للبنك المركزي إلى التراجع الكبير في عائدات الدولة من مبيعات النفط الخام خلال العامين ٢٠٠٩ - ٢٠١٠م جراء تداعيات الأزمة المالية العالمية وما أسفر عنها من انخفاض في أسعار النفط العالمية ، فضلاً عن تراجع كميات الإنتاج المحلي من النفط خلال الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٥م .

في الربع الأول من العام الجاري:

تنفيذ ثمانية مشاريع استثمارية بتكلفة 3,6 مليار ريال

خاص / الثورة الاقتصادي
بلغ عدد المشاريع الاستثمارية المسجلة في قطاع الخدمات خلال الربع الأول من العام الجاري ٨ مشاريع بتكلفة استثمارية تقدر بـ٣ مليارات و٦٠١ مليون ريال .
وبينت النشرة الفصلية الصادرة عن الهيئة العامة للاستثمار أن الموجودات الثابتة للمشاريع بلغت مليارين و٨٢٧ مليون ريال ، فيما يبلغ عدد فرص العمل المتوقع توفيرها نحو ٣٦٥ فرصة .
ويتوقع أن يستقطب قطاع الخدمات العديد من المشروعات الاستثمارية المحلية والعربية والأجنبية خلال الفترة المقبلة خصوصا في ظل توفر الفرص الاستثمارية المتاحة للاستثمار في مختلف الأنشطة والمجالات الخدمية المتنوعة .
وكانت الهيئة العامة للاستثمار وفروعها ومكاتبها بالمحافظات قد سجلت العام الماضي ٢٠١٠م نحو ٢٧ مشروعا استثماريا خدميا بتكلفة تصل إلى ٣١ مليارا و٥٤٣ مليون ريال تمثل ٢٤٪ من رأس المال الاستثماري لإجمالي المشاريع خلال نفس العام.
وتظهر الدراسات أن الاستثمار في مجال الخدمات واسع ، وهذا المجال كغيره من المجالات لا يزال فيه فرصاً واسعة لعل من أهمها في مجال الخدمات التعليمية ، ويمكن للمستثمرين والبنوك أن تستثمر في إنشاء المنشآت التعليمية مثل المدارس الخاصة ، والمعاهد الفنية والتقنية الخاصة والكليات والجامعات الخاصة وهذه مجالها واسع خاصة بعد أن فتحت الحكومة المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في القطاع التعليمي .
وفي مجال الصحة ، هناك فرص واسعة ، بالإضافة إلى الاستثمار في مجال الصناعات الدوائية التي ذكرناها سابقاً ، هناك أيضاً فرص واسعة للاستثمار في المستشفيات والمراكز الصحية ، وخاصة في المستشفيات النموذجية كما هو الحال في المستشفى السعودي الألماني ، ومستشفى جامعة العلوم والتكنولوجيات ، وبالتالي فأن هذا المجال ستظل الفرص فيه متاحة لأكثر من عشرين سنة في المستقبل نظراً لقلة عدد المستشفيات المقامة حالياً وكثرة السكان وانتشار الأمراض والأوبئة .
كما أن هناك فرصاً كبيرة أيضاً في القطاع السياحي ، فالمعروف أن اليمن تتمتع بجذب سياحي كبير سواء من حيث التنوع الجغرافي ، أو من حيث الطقس أو من حيث الآثار المتوفرة ، لكن اليمن تعاني في نفس الوقت من ضآله المنشآت والمنتجعات السياحية ، ويمكن للبنوك أن تستثمر في هذا المجال ، وهو مجال يكبر مع مرور الزمن .
وتبين الدراسات أن هناك فرصة أيضاً أمام البنوك للاستثمار في مجال النقل والمواصلات ، والاتصالات وهذه من المجالات المربحة خاصة مجال الاتصالات ، والنقل البري والنقل الجوي .
ومن المجالات التي ستكون مناسبة للاستثمار أيضاً هو مجال الاستثمار في سوق الأوراق المالية عند إنشائها ، فالمعروف أن البنوك تلعب دوراً إيجابياً كبيراً في تنشيط عمل البورصة وفي الخدمات المالية بشكل خاص ، ففي مجال البورصات يمكن للبنوك أن تنشط عمل البورصة وتستثمر فيها من جانبين ، الجانب الأول هو إنزالها لجزء من أسهمها للاستثمار وفي البورصة ، والجانب الآخر هو مضاربتها على الأوراق المالية في البورصة .

ضوابط لإنتاج واستيراد التمور ومساحيق الشراب الصناعي المحلّى

كتب/عبدالله الخولاني
●،، تزامناً مع قرب حلول شهر رمضان المبارك تستعد الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة لتنفيذ حملة رقابية تشمل السلع والمواد المتداولة خصوصا الأساسية والموسمية المستخدمة في الشهر الكريم، وأوضح مديرعام الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة وليد عبدالرحمن عثمان أن الهيئة أصدرت لائحة جديدة خاصة بضوابط إنتاج واستيراد التمور تضمنت عدد المتطلبات والاشتراطات الخاصة بالتعبئة والأوزان وفترة الصلاحية وبطاقة البيان ، إضافة إلى إصدار لائحة خاصة بإنتاج واستيراد وتداول مساحيق الشراب الصناعي المحلى .
وأكد عثمان أن الضوابط الجديدة منعت استيراد أو إنتاج أو تداول مساحيق الشراب الصناعي التي تحتوي على محليات صناعية إلا للاغراض الخاصة، وعدم تداولها في الأسواق إلا بعد إخضاعها لإجراءات التسجيل والمطابقة لدى الهيئة، وكذلك طرق التداول والعرض والبيع بحيث تعرض في أماكن محددة وبطريقة تميزها عن بقية المنتجات، كما شددت اللائحة على منتجي ومستوردي مساحيق الشراب الصناعي أن يتم كتابة العبارات التحذيرية والضوابط الخاصة بإضافة المحليات الصناعية على عبوات المنتج المفردة وبطريقة واضحة».
ودعا مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات كافة منتجي ومستوردي التمور ومساحيق الشراب الصناعي إلى التقيد والالتزام بالضوابط التي حددتها اللائحة والتي تم الإعلان عنها ونشرها في موقع الهيئة وعدد من وسائل الإعلام المقروءة.
مهيباً بجميع المستهلكين التحري عند الشراء والتأكد من تدوين كافة المعلومات على بطاقة بيان المنتج والتعاون مع الجهات المعنية من خلال الإبلاغ عن وجود أي مخالفات، مشدداً في نفس الوقت بأنه سيتم اتخاذ الإجراءات الصارمة بما فيها وقف دخول أية شحنات مستوردة من المنافذ وسحب ومصادرة أية كميات بالأسواق.

ارتفاع قيمة إنتاج صناعة الملابس إلى 35 مليار ريال

خاص /الثورةالاقتصادي
كشف الجهاز المركزي للإحصاء عن ارتفاع قيمة إنتاج المنشآت العاملة في صنع الملابس وتهيئة وصبغ الفراء إلى ٣٥ مليارا و٨٨ مليون ريال في آخر مسح صناعي اجري في عام ٢٠٠٧ م ، وذلك مقابل ٢٥ مليارا و١٣٥ مليون ريال في مسح ٢٠٠٦ م.
وأظهر المسح أن إجمالي قيمة المستلزمات بلغ ١٩ مليارا و٥٥٣ مليون ريال مقابل ١٥ مليارا و٥٢٣ مليون ريال ، فيما بلغ إجمالي القيمة المضافة ١٥ مليارا و٥٣٥ مليون ريال مقابل ٩ مليارات و٦١١ مليون ريال .
غير أن عدد المنشآت العاملة في هذه الأنشطة سجلت تراجعا طفيفا ، حيث انخفضت الى ٥٧٣٢ منشأة مقابل ٥٧٣٥ منشأة خلال نفس الفترة .
كما تراجع عدد العاملين إلى ١٣٧٦٧ عاملا مقابل ١٣٨٧٦ عاملا ، غير أن تعويضات العاملين زادت إلى مليارين و٩٣٥ مليون ريال مقابل مليارين و٤٧٧ مليون ريال .

دراسة تدعو إلى المواءمة بين سعر الفائدة التأشيري ومعدلات التضخم وسعر صرف العملة الوطنية

خاص/الثورةالاقتصادي
دعت دراسة حكومية إلى المواءمة بين سعر الفائدة التأشيري ومعدلات التضخم وسعر صرف العملة الوطنية، بغرض تحقيق التوازن بين هدفي تخفيض تكاليف الإنتاج والحد من ظاهرة الدولرة .
وأوصت الدراسة باستثمار الأصول الخارجية في قنوات استثمارية آمنة، وإجراء الدراسات اللازمة لتحديد حجم تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف.و/ تعزيز دور القطاع المصرفي في الوساطة المالية ، وتقوية قواعده الرأسمالية ، والعمل على توجيه استثماراته نحو القطاعات المنتجة.
وأكدت أن الأزمة المالية العالمية وما ترتب عليها من تداعيات نتيجة لانخفاض أسعار النفط العالمية، لا تمثل التحدي الرئيسي للاقتصاد الوطني في ظل وجود العديد من التحديات الهيكلية الأخرى في مقدمتها التحديات السكانية وضعف مستوى تنمية الموارد البشرية والعجز في توفر البنى التحتية والخدمات الأساسية....، فضلاً عن التحديات الطارئة المتمثلة في التغيرات المناخية والنواحي الأمنية وأخيراً الانحسار المستمر في الناتج النفطي الذي يهدد الاستدامة المالية.
واقترحت وزارة التخطيط وضع رؤية مستقبلية لليمن ترتكز على تنمية مصادر النمو غير النفطية في المقام الأول من خلال : تنمية الموارد البشرية بالتركيز على مخرجات التعليم بمراحله المختلفة لكلا الجنسين، بالإضافة إلى توفير الخدمات الصحية على نطاق يشمل جميع السكان وتنويع مصادر النمو في الاقتصاد الوطني، من خلال تنمية القطاعات الواعدة وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتوفير المناخ المواتي لها.وتشجيع وجذب الشركات النفطية للتنقيب عن الآبار النفطية الكامنة.
وشددت على أنه يتعين على السياستين المالية والنقدية توفير البيئة الداعمة لتحقيق الأهداف الكلية من خلال اتباع السياسات الملائمة للمرحلة المقبلة والتي من أهمها تنمية الإيرادات غير النفطية (الضريبية والجمركية والزكاة)، والعمل على ترشيد النفقات الجارية وليس الاستثمارية وذلك لعدة اعتبارات منها : أن النفقات الاستثمارية تعد منخفضة في الأساس ولا تحتمل التخفيض، كما أن المشاريع التنموية تعد ضرورة حتمية في ظل الأوضاع الراهنة، والإنفاق الاستثماري يرتبط بقطاع البناء والتشييد الذي يضم شريحة واسعة من العمالة غير الماهرة والعمالة محدودة الدخل.

توقعات بتراجع عجز الحساب الجاري في عام 2011م

خاص / الثورة الاقتصادي
توقع اقتصاديون تراجع عجز الحساب الجاري خلال العام الجاري ٢٠١١م وذلك نتيجة ارتفاع عائدات اليمن من الصادرات النفطية بسبب ارتفاع اسعار النفط في الاسواق الدولية .
ويعد الحساب الجاري المكون الأول لميزان المدفوعات والذي يتمثل في المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات والدخل والتحويلات الجارية.
وقد ارتفع عجز الحساب الجاري إلى -٢٥٦٤,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٩يمثل حوالي٨,٥٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل عجز بلغ -١٢٥١,٢ مليون دولار وبنسبة ٤,٠٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨ وأرجع التقرير الاقتصادي سبب العجز في هذا الحساب أساساً إلى ارتفاع عجز الميزان التجاري عام ٢٠٠٩ إلى -٢٠١٢,٨ مليون دولار مقارنة بعجز بلغ حوالي -٣٥٦,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٨، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١,١٥٪ عام ٢٠٠٨م إلى ٦,٧٣٪ عام ٢٠٠٩. ويعود ذلك إلى تراجع قيمة الصادرات عام ٢٠٠٩ بنسبة أعلى من قيمة الواردات .